



جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية.

إشراف الأستاذ/

عمر بوبراس

إعداد الطالبة:

الدكتور:

سارة مصباحي

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا

ممتحنا

أ/د نصيرة ملاح

أ/د عمر بوبراس

أ/د عبد الرحمان موساوي

السنة الجامعية: 2018_2019

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا مباركا فيه كما يحبب ويرضى، كما ينبغي لكرم وجهه عز

وجلا

له حمدا لا ينقطع ولا يفنى، فالشكر له جل وعلا على أن وفقنا على إنجاز هذا العمل وعلى كل

نعمة

التي لا تعد ولا تحصى.

ونتقدم من خلال هذا العمل بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل قريبا كان

أو بعيدا

ولا يفوتني أن أشكر أستاذي المشرف الأستاذ بوبراس عمر أكرمه الله وسدد خطاه و أدامه

الله خير مرشد وناصح.

دون أن ننسى تقديم شكري الجزيل و امتناني وتقديري إلى الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم

وتوجيهاتهم القيمة وفي الأخير أشكر الأساتذة أعضاء اللجنة على تشریفهم لنا بقبولهم مناقشة

هذا الموضوع المتواضع، الذي نرجو أن ينال رضا كل من يطالعه

إهداء

إلى النور الذي أثار دربي في ظلماتي.
إلى الشمعة التي أشعلت نور قلبي.
إلى التي لا يطيب خاطرها إلا بدعائها سرا وعلانية.
إلى روعي الثاني أممي الغالية أدامك الله لي نورا بعد نور.
إلى الذي سقى دربي.
إلى الذي أرشدني إلى العلم.
إلى سندي وقودتي الحسنة أبي الغالي دامت لك الله لي فخرا واعتزازا.
إلى كل من إخواني: عبد القادر - ساعد - فاتح - منى - عبد الرحمن - عبد اللطيف - إسلام
الذين لا تكتمل سعادتي إلا بهم.
إلى من أرى فيهم السرور والبهجة إلى من اقتديت بهم، إلى كل أساتذتي الذين رافقوني خلال
مشواري الجامعي.
إلى كل من صديقاتي: أمينة - هدى - عتيقة
إلى كل من أحبتي من بعيد أو قريب.
إلى كل من حفظته ذاكرتي ولم يحفظه قلبي.

سأوة

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم التهرب الضريبي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم الجباية المحلية.

الفرع الأول: مفهوم الضريبة.

الفرع الثاني: مفهوم الرسم.

الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والرسم.

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للجباية المحلية وخصائصها.

الفرع الأول: القواعد الأساسية للجباية المحلية.

الفرع الثاني: مكونات الجباية المحلية

المبحث الثاني: ماهية التهرب الضريبي.

المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي.

الفرع الأول: مفهوم وأشكاله التهرب الضريبي.

الفرع الثاني: الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي.

الفرع الثالث: التهرب الضريبي من منظور التشريع الجزائري.

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي.

الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالمكلف وبالنظام الضريبي.

الفرع الثاني: الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية.

الفرع الثالث: الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية.

الفصل الثاني: العلاقة ما بين التنمية المحلية والتهرب الضريبي.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية.

المطلب الثاني: أهداف وأبعاد التنمية المحلية.

الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية.

المبحث الثاني: أفاق التنمية المحلية في ظل التهرب الضريبي المتزايد في الجزائر.

المطلب الأول: الآثار السلبية للتهرب الضريبي في الجزائر.

الفرع الأول: الآثار المالية والاقتصادية للتهرب الضريبي .

الفرع الثاني: الآثار الإجتماعية للتهرب الضريبي.

الفرع الثالث: الآثار على فعالية النظام الضريبي.

المطلب الثاني: آليات محاربة التهرب الضريبي في سياق تفعيل التنمية المحلية في الجزائر .

الفرع الأول: تحسين فعالية النظام الضريبي والجهاز الإداري.

الفرع الثاني: تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف.

الفرع الثالث: تحسين الرقابة الجبائية.

خاتمة.

حَقِّقْ حَقِّقْ

تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات في المجتمعات الحديثة، كما تعتبر أيضا في طليعة الوسائل التي تتمركز عليها السياسة المالية في تحقيق أهدافها نظرا لما ترتب على تكيفها كما ونوعا من آثار تلحق بمختلف القطاعات، فالنظم الضريبية لها أهمية بالغة، فلا شك أن التنسيق بين إحداث تنمية محلية أصبح مطلباً ملحا توليه دول العالم اهتماما خاصا.

فالجزائر على غرار دول العالم، يدخل فيها موضوع التنمية المحلية ضمن أولويات السلطات المحلية، حيث تمثل الجماعات المحلية المحرك الأساسي لعجلة التنمية المحلية في الجزائر كونها تمثل حلقة رابط بين السلطة العليا للبلاد والشعب وتعمل في إطار نظام إداري محلي يركز على قواعد اللامركزية الإدارية لكي تقوم الجماعات المحلية بدورها الفعال لتحقيق التنمية المحلية، فقد كان لازما على ادولة توفير جميع الوسائل المالية بغية القيام بهذه المهمة وباقي مهامها على أكمل وجه، ونجد على رأس الموارد المالية، الحماية التي تعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، كما تعد بالنسبة للجزائر والكثير من الدول المورد الأساسي لإيرادات خزيرتها العمومية، وتمثل الحماية عناصر نظام متكامل من الطرق والإجراءات، وهي كذلك سلطة بيد الدولة تسييرها وتوجيهها وفق مقتضيات اقتصادية ومالية محددة، من خلال فرض جملة من الضرائب والرسوم بقواعد وأسس معينة.

فالأنظمة الضريبية الفعالة تتميز بتطورها المستمر تبعا للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية وكذا المالية، لذلك فهي تسعى للتحصيل الضريبي لتحقيق التنمية المحلية، لكم مع انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في مختلف دول العالم وخاصة الجزائر، بحيث أصبح التهرب الضريبي شكل إحدى المعوقات الأساسية للتنمية المحلية والاقتصادية ما يؤدي إلى نقص موارد الخزينة العمومية لدى الدولة.

والحديث عن ظاهرة التهرب الضريبي يعد موضوعا بغاية الأهمية، وذلك لما تخلفه هذه الظاهرة من أثر وانعكاسات على التنمية المحلية بالجزائر.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى توضيح وتفسير أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية بالجزائر.

أهمية الدراسة:

إن موضوع التهرب الضريبي وتأثيره على عرقلة سير التنمية المحلية موضوع في غاية الأهمية نظرا لما يخلفه من مشاكل في التنمية المحلية وجميع الأصدقاء، وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولكن الباحثين أولوا اهتماما لموضوع التنمية المحلية وأهملوا موضوع أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية، ومحاولة لنا تفسير ظاهرة

التهرب الضريبي ومعالجة آثاره على التنمية المحلية بالجزائر، من حيث أن الضريبة في شكلها العام عبارة عن وسيلة لتحقيق التنمية المحلية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تحديد أهمية الضريبة لتفعيل التنمية المحلية.
- دراسة الموارد الالية للجماعات المحلية.
- إبراز أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية.
- معرفة كيفية مساهمة الجباية المحلية للجماعات المحلية في تنشيط التنمية.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي أد بنا إلى اختيار هذا الموضوع على وجه الخصوص، من بينها:

1- الدوافع الذاتية:

- الميل الشخصي للبحث في المجال الجبائي.
- كون هذا الموضوع ظهر منذ القدم ولكن تطور ليصبح أكثر خطورة يهدد المجتمع الجزائري.
- كون أن موضوع التهرب الضريبي موضوع شائع ومهم، بالإضافة إلى أنه لم تسمح لنا الفرصة للتعمق فيه أثناء مسيرتنا الدراسية.

2- الدوافع الموضوعية:

- التهرب الضريبي من المواضيع التي يشهدها الواقع الجزائري.
- كونه موضوع خطورة على الخزينة العمومية.
- توعية المكلفين المتمصلين بأهمية دفع الضريبة وإيصال فكرة لهم على مدى خطورة هذه الظاهرة.

1- المجال المكاني: إن هذه الدراسة تم تحديد مجالها الجغرافي على الجزائر بصفة عامة.

2- المجال الزماني: لا يمكن تحديد إطار زمني لدراستي، فمنذ تحديد موضوع البحث بدأ الاهتمام يجمع كل البيانات المتعلقة بهذا الموضوع، يعني حدود فترة الدراسة من سنة 2018 إلى سنة 2019.

إشكالية الدراسة:

ومن بين الظواهر التي تلفت الانتباه في هذا المجال وما لمسناه من طبيعة الأفراد في تمسكهم بحقوقهم والمطالبة بها، والتلاعب في أداء واجباتهم الجبائية، وهذا ما يطلق عليه التهرب الضريبي أو بتعريف آخر هو استخدام المكلفين لأساليب متعددة للتخلص من التزاماتهم الضريبية التي يرى فيها عبئا يثقل عاتقا، مما لاشك فيه أن التهرب الضريبي يؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية ما يشكل عائقا هاما وأساسيا أمام تحقيق التنمية التي ترسمها السياسة المالية للدولة الشيء الذي يضطرها إلى تعويض النقص الذي يطرأ على الحصيلة الضريبية بفرض ضرائب جديدة أو برفع معدل الضرائب الموجودة، وهذا بدوره يؤثر بالسلب على توزيع الدخل ومبدأ العدالة الضريبية والنمو الاقتصادي، ونظرا لأهمية الموضوع وكثرة أبعاده فقد اختلفت الآراء في تحديد أسباب التهرب الضريبي، فمنهم من أرجعها إلى وجود ثغرات في التشريعات الاقتصادية التي يقوم المكلف باستغلالها ولا يمكن بذلك فرض أي عقوبة عليه، ومنهم من أرجعها إلى ضعف الإدارة الضريبية وسوء التسيير فيها، أما الرأي الثالث فله نظرة سيكولوجية للتهرب الضريبي وهي متعلقة بسوء نية المكلف لذا يلجأ إلى ممارسة هذه الظاهرة والجزائر كغيرها من البلدان شهدت فيها هذه الظاهرة انتشارا واسعا وكبيرا نتيجة عدة أسباب ساهمت في ذلك، فكان من واجب الدولة لتحقيق سياستها المالية ودفع بعجلة التنمية المحلية محاولة القضاء أو الحد على الأقل من هذه الظاهرة بحيث أن المتتبع للأوضاع السياسية، الاقتصادية، يحس بثقل هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية بحد ذاتها الأمر الذي أدى بنا إلى محاولة اقتراح بعض الحلول لمحاربتها والحد من آثارها الضارة التي تعرقل مسار التنمية المحلية، وعلى ضوء ما تقدم وما ذكره سابقا يمكن طرح الإشكالية والتي مفادها:

هل يعد التهرب الضريبي السبب الأساسي والوحيد في ضعف التنمية المحلية أم هناك عوامل أخرى؟.

ولمعالجة هذا التساؤل استدعي الأمر طرح بعض الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

• ما المقصود بالتهرب الضريبي؟ وماذا نعني بالتنمية المحلية؟

• ما هي الأسباب المؤدية للتهرب الضريبي؟

• ما علاقة التهرب الضريبي بالتنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

-التهرب الضريبي يؤثر على ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر مما يؤدي إلى انعكاسات على التنمية المحلية.

ولاختبار هذه الفرضية سنقسمها إلى مجموعة من الفرضيات:

- التهرب الضريبي هو الوسيلة التي يلجأ إليها المكلف لتجنب أداء التزاماته الضريبية.

- التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية.

-من بين أهم الأسباب المؤدية للتهرب الضريبي السبب السياسي الذي تمثل في الاختيار الإيديولوجي الذي تبنته بعد الاستقلال مما كان له أثر على النظام الجبائي الجزائري .

-التهرب الضريبي لا يؤثر بشكل كبير على وتيرة التنمية المحلية طالما أن الميزانيات المحلية تعتمد أكثر إعانات الدولة.

الدراسات السابقة:

✓ مراد ناصر: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، حاول في صدد هذا الموضوع إلى تشخيص ما إن كان النظام الضريبي مطبق أم مازال مجرد حبر على ورق.

✓ عبد الحميد عفيف: فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2001-2012)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الماجستير في قسم علوم التسيير لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حاولت هذه الدراسة معرفة فعالية السياسة الضريبية وكيف تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

✓ حيزر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، هدفت هذه الدراسة لتمحيص واقع التنمية المحلية ومصادر تمويلها محليا.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

هناك مجموعة من المفاهيم المتعلقة والمرتبطة بموضوع أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية في الجزائر والتي تعتبر مفتاح وبوابة للدلالة على الموضوع نذكر من بينها:

1- **الضريبة:** اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين و دون مقابل و ذلك بغرض تحقيق نفع العام.¹

2- **التهرب الضريبي:** إن التهرب الضريبي يعني عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً من قبل المكلف بدفعها قانوناً دون نقل عبئها إلى غيره بحيث لا تحصل الدولة نتيجة لذلك على الإيرادات الضريبية كلياً أو جزئياً في حال التهرب الضريبي في حين أن نقل عبئها لا يفقد الدولة حصيلة²

3- **التنمية المحلية:** تعرف التنمية بأنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوبة إلى حالة مرغوب الوصول إليها.³

4- أهداف الدراسة:

إن لكل دراسة علمية هدفها التي تحث الباحث على إجرائها في محاولة منها في الإجابة على

التساؤلات المطروحة سابقاً، كما يهدف إلى بيان أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية في الجزائر وتحاول هذه الدراسة كذلك إلى إظهار الأسباب الفعلية المؤدية إلى التهرب الضريبي.

كما تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى محاولة إبراز آليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي المعرقلة للتنمية المحلية، وكذا محاولة إثراء البحوث المنجزة سابقاً المعالجة لهذا الموضوع.

¹ رضا خلاصي ، النظام الجبائي الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين-، الجزائر: دار الهومة، 2005، ص 11.

² طارق الحاج، المالية العامة، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص84.

³ إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات، (د.م.ن)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (د.س.ن)، ص 61.

منهجية الدراسة وأدواتها:

من أجل دراسة مشكلة موضوع البحث وتحصيل أبعاده ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المقدمة تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحديد الحقائق، وفهم مكونات الموضوع، وإخضاعه للدراسة الدقيقة وكذا تحليل أبعاده.

إضافة إلى المنهج الاحصائي لتبين أرقام التهرب الضريبي.

واعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على مجموعة من الكتب والمقالات والأبحاث العلمية المحكمة .

صعوبات الدراسة:

لا أحد ينكر أن لكل بحث علمي بعض الصعوبات التي تواجهه في مشواره البحثي، كذلك هو الأمر بالنسبة لموضوع دراستي من ناحية نقص بعض المراجع التي تربط العلاقة بين التهرب الضريبي وأثره على التنمية المحلية، إضافة إلى تداخل بعض المفاهيم المتخصصة حول الموضوع.

هندسة الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين حيث تناولنا الفصل الأول مبحثين ، المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية و المبحث الثاني تناولت فيه ماهية التهرب الضريبي ، أما الفصل الثاني معنون بالعلاقة ما بين التهرب الضريبي والتنمية المحلية ويندرج ضمن هذا الفصل مبحثين حيث تطرقت في المبحث الأول إلى ماهية التنمية المحلية أما في المبحث الثاني آفاق التنمية المحلية في ظل التهرب الضريبي المتزايد في الجزائر، وفي الأخير قمنا بالتقييم والتقديم بعض الاقتراحات لتجاوز النقائص المطروحة .

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم التمريض

الضريبي

تعتبر الجباية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، كما تعد بالنسبة للكثير من الدول المورد الأساسي لإيرادات خزينتها العمومية، وتمثل الجباية عناصر نظام متكامل من الطرق والإجراءات، وهي كذلك سلطة بيد الدولة تسييرها وتوجيهها وفق مقتضيات اقتصادية ومالية محددة، من خلال فرض جملة من الضرائب والرسوم بقواعد وأسس معينة. فالأنظمة الضريبية الفعالة تتميز بتطوره المستمر تبعاً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والمالية. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية، أما المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى ماهية التهرب الضريبي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية.

تعتبر الجباية عامة والضريبة بصفة خاصة من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة وتمثل العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية، وهذا الأمر ليس راجع لكونها إحدى أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط ولكن لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية، وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين تناولت في الأول مفهوم الجباية المحلية أما الثاني فتطرقنا إلى القواعد الأساسية للجباية المحلية وخصائصها.

المطلب الأول: مفهوم الجباية المحلية.

الفرع الأول: تعريف الضريبة.

لقد تعددت التعاريف حول الضريبة لكنها كلها تعني مفهوم واحد وشامل، فلقد عُرفت على أنها: « اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائي دون مقابل منجز لفائدة الجماعات الإقليمية، الدولة والجماعات المحلية أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية».¹

كما تعرف على أنها: « مساهم نقدي تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة، وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطات العمومية».²

وتعرف أيضا على أن: «اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية، بصفة نهائية، ومن دون مقابل مباشر ومحدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة، الجماعات المحلية، أو الإقليمية والإدارات العمومية».³ عرفها البعض أنها: " مبلغ من المال تفرض الدولة وتجنبي من المكلفين بصفة إجبارية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية".⁴

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر، 2003، (د،ت،ن)، ص 176.

² - Pierre BELTRAME : « la fiscalite en France » HACHETTE LIVRE , 0ème édition , 1998 , p12.

³ - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1. 2011. ص22.

⁴ - د. يونس أحمد البطريق، اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت،، جامعة الإسكندرية، 1984 ص144.

كما عرفت بأنها مبلغ من المال تفرض الدولة على المكلفين مساهمة منهم في تغطية نفقاتهم العامة بصفة نهائية دون أن يعود عليهم نفعخاص مقابل دفع الضريبة باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة تهدف للخدمات العامة.¹

ويعرف أحمد عبد المجيد دراز على أن الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع.² وعليه يتبين لنا أن الضريبة هي نظام اقتطاع مرخص بالقانون لصالح الجماعات المحلية اللامركزية.

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن الضريبة لها خصائص تتمثل في:

1- الضريبة ذات شكل نقدي: ظهرت هذه الخاصية مع التطور الاقتصادي حيث كانت في النظام الاقتصادي القديم تفرض وتحصل في صورة عينية نظار لأن التعامل آنذاك يقوم على أساس المبادلة، كما أن النفقات العامة كانت تتم بصورة عينية ومع ظهور النقود أصبحت حتمية أن تدفع في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي تتم بصورة نقدية ومنه نجد العوامل المؤدية إلى دفعها على شكل نقدي.

- إن الدولة تتحمل تكاليف ونفقات باهظة قد تفوق قيمة الضرائب العينية، هذا الإجراء يتميز بالثقل وصعوبة التخزين بالإضافة إلى إمكانية تعرضها للتلف وكلها أشياء في صالح الشكل النقدي للضريبة "الضريبة عينية لا تلتزم بعنصر العدالة إذ هي تلزم الأشخاص بتقديم جزء من المحصول".

2- الضريبة تدفع جبراً: الضريبة عبارة عن إبراز سيادة الدولة، فهي تفرض ثم تحصل عن طريق الإيجاب، ويقصد بالإيجاب أن المكلف بالضريبة ليس له الاختيار في دفع الضريبة، وتدفع الضريبة بالطرق الإدارية مما أدى ذلك إلى وضع جهاز كامل للجبر والعقوبات بهدف إلزام المكلف على الدفع، كما يظهر الجبر في التهديد في حالة الرفض أو عدم التسديد لواجباته الجبائية.

كما أن الضريبة المحصل عليها لا تمنح لفائدة الدولة فقط، لكن هناك أجزاء من الضريبة مخصصة لصالح الجماعات المحلية"، بالإضافة إلى ذلك فالأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم

¹ - د. سعيد حavanaugh، المالية العامة و التشريع الضريبي وتطبيقاتها العلمية وفقا للتشريع الأردني،: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999-2000، ص 98.

² - حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 15.

بردها أو تعويضهم إياها، رغم ذلك فالفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة لصالح فئات الشعب عن طريق مرافقها العامة المختلفة، باعتبار أن الدولة تستغل حصيلة إيراداتها الأخرى لتسيير المرافق.¹

- **تغطية الأعباء وتحقيق منفعة عامة:** إن الهدف الرئيسي من الضريبة هو تغطية النفقات العمومية، "كما يلجأ إلى تمويل صناديق الخزينة العمومية من أجل وظيفة اقتصادية المتمثلة في السندات التنموية الاقتصادية وحفز النمو الاقتصادي المنشود، وبالنسبة للأهداف الاجتماعية كتمويل نفقات خدمات المرافق ومشروعات الدولة من صحة وعلاج وتعليم عادة توزيع الدخل الوطني."²

- **الضريبة تدفع بصورة نهائية وغير مستردة:** بمعنى أنها لا تسترد ولا يحق المطالبة بها ولا باستردادها، حتى ولو كانت أكثر من قيمتها، وحتى ولو شعر المكلفون بظلمها، وحتى ولو لم تتحقق المصلحة العامة منها، حتى مع توافر الأموال للدولة ووجود فائض لديها، ولكن يجوز إلغاؤها عند زوال شروطها.³

الفرع الثاني: تعريف الرسم.

تعتبر الرسوم من بين الإيرادات العامة للدولة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الإنفاق العام، وتحصل عليها الدولة من الأفراد حينما يلجئون إلى طلب خدمة خاصة من بعض مرافقها العامة كالرسوم القضائية التي يدفعها المواطن حيث يطالب بحقوقه أمام القضاء.

¹ - نصيرة لوني، زكريا ربيع، محاضرات في المالية العامة، أُلقيت على السنة الثانية قانون خاص وعام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد أولحاج، البويرة، 2014/2013، ص 26.

² - فاتح أحمية، محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2017، ص 3.

³ - عادل حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، د.س.ن، ص 279.

وهناك من الدارسين من قاموا بتقديم تعريف له على أنه: « مبلغ أو أداء نقدي يقدمه المواطن مقابل الخدمات التي تقدمه له الدوائر الرسمية، وتعتبر نوعاً من الضرائب».¹

كما يمكن تعريفه على أنه: « عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله، من تنظيم العلاقة بسن الهيئات العامة، والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة».²

يعرف الرسم على أنه: " مبلغ مالي إلزامي يدفعه المستفيدون إلى الخزينة العمومية مقابل خدمة معينة لتحقيق النفع العام".³

ومن خلال هاته التعاريف يتبين لنا أن الرسم له جملة من الخصائص تتمثل في:

1 - أنه يدفع نقداً: لكون النقود هي وسيلة التعامل العصرية هذا يعني أنه يدفع مقابل خدمة معينة ليستفيد منها الفرد، رغم وجود بعض المرافق التي تعفى بعض العمال من أداء هذا الرسم ولكن هذا يعتبر من باب العناية والرعاية الاجتماعية للعاملين بالمرافق.⁴

2- اختيار: وهذا يعني أن الفرد ليس ملزم بدفع الرسم مادامت له الحرية في أن يطلب الخدمة أو يتمتع عنها ولكن كما أرينا في التعريف والشرح يمكننا القول بأن عنصر الجبر هنا هو ضمني أو نسبي، لأنه يرى البعض أنه في بعض الحالات التي لا يستطيع فيها الفرد الامتناع من الاستفادة من الخدمة التي يكون ملزماً بها قانوناً وبالتالي يجبر على دفع الرسم "كإلزام الأفراد بحمل بطاقة التعريف لدى بلوغ عمر معين".

3- عنصر الخدمة الخاصة: هذه الميزة يتسم بها الرسم وخاصة يتمتع بها لكونها دائماً مرتبطة بمنفعة خاصة يستفيد بها دافع الرسم، كأن يحصل على رخصة قيادة السيارة يدفع عن طريق طوابع الدمغة جبائية.⁵

¹ - حامد عبد المجيد دراز وآخرون، المرجع السابق، ص 249.

² - عادل أحمد حنين، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، (د، ت، ن)، ص 136.

³ - عادل فليح علي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005، ص 95.

⁴ زوبر دغمان، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس، 2017/2016، ص 69.

⁵ حميد قاسمي، دور الجباية المحلية في التنمية في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الخلفة، 2017/2016، ص 8.

الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والرسم

تعتبر الضرائب والرسوم من إيرادات الدولة التي تستعملها فيما بعد لتغطية النفقات العامة لتشابه الضريبة والرسم في بعض العناصر، وتختلف في عناصر أخرى نذكرها فيما يلي:

أ- أوجه التشابه:

- النقدية: إذ يدفع كل من الضريبة والرسم نقدا لا عينا.
- إلزامية: إذ يدفع كل من الرسم والضريبة بصفة إلزامية قسرية، إجبارية ويفرضان من قبل الدولة، إلا أن الإلزام في حالة الرسم مربوط بالانتفاع بالخدمة.

- تحقق أغراض السياسة المالية للدولة: إذ تستخدم الحصائل المالية للرسوم والضرائب في تحقيق الأغراض والأهداف السياسية، والاقتصادية، والمالية والاجتماعية للدولة.¹

ب- أوجه الاختلاف:

- 1- بالنسبة للمقابل وعدمه: فالرسم بمقابل، أما الضريبة بلا مقابل، بمعنى أن الرسم إنما يستحق إذ حصل دافعه على مقابل، أو خدمة من الدولة، بينما الضريبة يدفعها المكلف دون أن يحصل على أي مقابل لها.
 - 2- بالنسبة للنهائية من عدمها: فالرسم يختلف في نهائيته عن الطريقة فنهائيته ليست مطلقة وإنما معلقة على تقديم النفع المقابل له، ولذلك يجوز استرداد الرسم في حالة عدم تمكنه الحصول على ذلك النفع أو في حالة دفعه أكثر من استحقاقه بينما الضريبة غير مستردة حتى ولو دفعت ظلما وأكثر من فرضيتها أو مقدرها.²
- في المجتمعات الحديثة في حالة دفع الضريبة ظلما أو أكثر من فرضيتها أو مقدارها، هناك طرق قانونية لاسترداد هذه الضرائب عن طريق المنازعات أو اللجوء للقضاء.

¹ - غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البارق، عمان، 1998، ص 57.

² - المرجع نفسه، ص 58.

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للجباية المحلية وخصائصها

الفرع الأول: القواعد الأساسية للجباية المحلية

الجباية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة لذلك لا بد من وضع قواعد ومبادئ أساسية لتحقيق التوازن وتعود هذه القواعد إلى الاقتصادي "آدم سميث".

1- قاعدة العدالة:

ومعناه أن يساهم جميع أفراد المجتمع أداء الضريبة تستند القاعدة في الفكر المالي التقليدي على تحمل عبئ الضريبة تبعاً لمقدرته النسبية الضريبة نسبة.

"أما الفكر المالي الحديث فيقيمها على أساس المقدرة التكلفة الضريبة التصاعديّة".¹

2- قاعدة اليقين:

يقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب القيمة، ميعاد الدفع، الوعاء، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل وطرق الطعن الإداري والقضائي.

"يؤدي احترام هذه القاعدة وضوح التزامات الممول تجاه الخزينة العامة من جهة وقيام الجهة الإدارية المختصة بالتقيد بالقانون وعدم التعسف في استعمال السلطة".²

2- قاعدة الملائمة في الدفع:

يجب أن تحصل ضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يمكن أن ناره أكثر ملائمة للمكلف بالضريبة وبالكيفية أكثر تيسراً له، فمثلاً إذا كان فلاحاً وقت جني الثمار، لأن المكلف وقتها تكون لديه أموال بحيث يحاول كل نظام ضريبي الوصول إلى مفهوم الملائمة في جباية الضرائب، أي يجب أن تكون موعد دفع الضريبة من الممول إلى الخزينة بتلاؤم مع تحقق الوعاء الخاضع للضريبة.³

3- قاعدة الاقتصاد:

يراد بهذه القاعدة أن ما يصرف من نفقات وتكاليف من أجل تحصيل الضرائب يجب أن تكون ضئيلة ومتدنية إلى أقصى حد ممكن.

¹ - محمد صغير بعلي، المالية العامة، أنجز طبعة على مطابع عمار قربي، باتنة، 2003، ص 63.

² - محمد صغير بعلي، المرجع السابق، ص 64.

³ - سالم رشيد، (الموارد الجبائية المحصلة للبلديات)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص 15.

"وهكذا فإن إقامة أجهزة إدارية ضخمة وتوظيف عدد كبير من الموظفين للجباية مخالفة لقاعدة الاقتصاد".¹
الفرع الثاني: مكونات الجباية المحلية.

أولاً: الجباية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية

يعد الرسم على النشاط المهني الرسم الوحيد المحصل لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وذلك بعد إلغاء الدفع الجزائي.

1: الرسم على النشاط المهني

أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 وجاء هذا الرسم نتيجة الإصلاح الجبائي لسنة 1992، معوضاً الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري يفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو غير تجارياً. يستحق هذا الرسم سنوياً من الإيرادات الإجمالية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الجزائر². حسب المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه "يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققها في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطاً تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنفاً لأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات.

2- حساب الرسم: حسب المادة 222 يحدد معدل الرسم على النشاط المهني كما هو موضح كالتالي:

الحصة العائدة للولاية.....0.59%

الحصة العائدة للبلدية.....1.30%

الصندوق المشترك للجماعات المحلية.....0.11%

المجموع المعدل العام.....2%²

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب، يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني حسب توزيع معدل الرسم على النشاط المهني التالي:

الحصة العائدة للولاية.....0.88%

الحصة العائدة للبلدية.....1.96%

¹ - محمد صغير بعلي، المرجع السابق، ص 64.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص 56.

الصندوق المشترك للجماعات المحلية.....0.16%

المجموع3%¹.

يخفف معدل هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج.

ثانيا: الجباية المحصلة لفائدة البلديات .

يعتبر الرسم العقاري ورسم التطهير من الجبايات المحصلة لفائدة البلديات دون سواها والتي سنعرضها في الآتي

1/ الرسم العقاري:

يعتبر الرسم العقاري واحدا من الضرائب القديمة جدا للنظام الضريبي المحلي،² وينقسم فرعيا إلى:

أ/ الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

أسس الرسم العقاري على الملكيات المبنية بموجب المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

التي تنص على " يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية، مهما كانت وضعيتها القانونية الموجودة فوق

التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة.²

- حساب الرسم:

يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناه على الأساس الخاضع للضريبة:

- الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة، 3% غير أنه بالنسبة للملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني المملوكة

من طرف الأشخاص الطبيعيين والواقعة في المناطق المحددة عن طريق التنظيم وغير مشغولة سواء بصفة

شخصية وعائلية أو عن طريق الكراء، تخضع لمعدل مضاعف قدره 10%.

- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:

- 5% عندما تفوق مساحتها أو تساوي 500م

- 7% عندما تفوق مساحتها 500 وتقل أو تساوي 1.000م

- 10% عندما تفوق مساحتها . 1.000م

ب- الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة

وتستحق على:

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص57.

² - قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص60.

-الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير، بما فيها الأراضي قيد التعمير غير الخاضعة لحد الآن للرسم العقاري للملكيات المبنية؛

-المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛

-مناجم الملح والسبخات.

-الأراضي الفلاحية.

-حساب الرسم:

يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة

بنسبة 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية.

-بالنسبة للأراضي العمرانية، تحدد نسبة الرسم كما يلي:

5% -عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500م مربع أو تساويها.

7% -عندما تفوق مساحة الأراضي 500م مربع وتقل أو تساوي 1.000م مربع.

10% -عندما تفوق مساحة الأراضي 1.000م مربع؛

3% -بالنسبة للأراضي الفلاحية

إلا أنه بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميمها والتي لو تنشأ

عليها بنايات منذ ثلاث 3 سنوات ، ابتداء من تاريخ الحصول على الرخصة البناء أو صدور رخصة

التجزئة، فإن الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري ترفع إلى 4أضعاف¹

ج/رسم التطهير

يؤسس لفائدة البلديات التي تشغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية

وذلك على كل الملكيات المبنية. و يؤسس سنويا رسم خاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع

وبحسب المادة 263 مكرر 2يحدد مبلغ الرسم كما يأتي:

-ما بين 1.000دج و 1.500دج على كل محل ذي استعمال سكني.

-ما بين 3.000دج و 12.000دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه.

-ما بين 8.000دج و 23.000دج على كل أرض مهياًة للتخميم والمقطورات.

-ما بين 20.000دج و 130.000دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ماشابه

¹ - المواد 261، 263، من قانون الضرائب والرسوم المماثلة.

ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

د/رسم الذبح.

هو رسم غير مباشر يستحق لصالح الجماعات المحلية التي تتوفر فيها المذابح، ويتميز بطابع الضريبة غير المباشر، لأنه يفرض على المنتوجات الاستهلاكية¹.

الرسم على الذبح عبارة عن حق غير مباشر يتم تحصيله في مجمله لصالح البلدية، حيث يتم تحصيل الرسم على الذبح عن كل كيلوغرام من الوزن الصافي للحم الحيوانات المذبوحة¹

ثالثا: الجباية العائدة لفائدة الدولة والجماعات المحلية

الرسوم التي تدخل ضمن الجباية المخصصة لفائدة الدولة والجماعات المحلية هي: الرسم على القيمة المضافة، الرسم على قسيمة السيارات، الضريبة على الأملاك، الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزافية الوحيدة.

1/رسم على القيمة المضافة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الرسوم غير المباشرة، تفرض على الاستهلاك وتخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري والحرفي ويقع على عاتق المستهلك لا على المؤسسة، هذه الأخيرة خزينة الدولة فهي تلعب دور الوسيط في تحصيل وتسديد الرسم إلى إدارة الضرائب،² عرف هذا الرسم أيضا بأنه تلك الضريبة التي تفرض على النفقات وعلى المجموع الكلي لاستهلاك الفرد من السلع والخدمات³. الضريبة الرسم على القيمة المضافة تصنف على أنها ضريبة حديثة تتطلب بيئة اقتصادية واجتماعية وضعت مع قواعد واضحة وشفافة، حيث انه لهذه الضريبة ربحية عالية جدا وتعتبر من الموارد الأكثر أهمية في جميع البلدان حيث يتم تخصيصها للميزانية العامة للدولة، يتم تطبيق الرسم على القيمة المضافة على كل العمليات المتعلقة بالمبيعات، كتلك التي يقوم بها تجار الجملة والتجزئة وعمليات الإيجار.

يتحملها المستهلك في آخر الأمر ونسبتها تتراوح بين (07%) و (17%) ويوزع الناتج المحصل من هذا الرسم في تمويل ميزانيات الدول بين مستحقيها، وتميز هنا بين حالتين اثنتين، بحسب تحقيق العملية المنجزة بالداخل أو عند الاستيراد كما يلي:

¹ - المواد 261، 263، من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

أ/ العمليات المحققة في الداخل:

- 80 % لصالح الدولة.

- 10% لصالح البلديات.¹

- 10% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ب/ العمليات المحققة عند الاستيراد:

85 % - لميزانية البلدية؛

15 % - للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

2/ رسم قسيمة السيارات:

هذه الضريبة تمس أي شخص طبيعي أو المالك القانوني للسيارة الخاضعة للضريبة، وتوزع على النحو التالي 80 % للجماعات المحلية 20% للميزانية العامة للدولة تدفع قيمتها سنويا، حيث يستثنى منها السيارات التابعة للدولة وسيارات الإسعاف والمعدة لإطفاء الحرائق والسيارات التي يتمتع أصحابها بامتيازات الدبلوماسية والقنصلية.

3- الضريبة على الأملاك :

يخضع للضريبة على الأملاك ل:

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.
- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر تقدر شروط الخضوع للضريبة في أول يناير من كل سنة.

4. الضريبة على الدخل الإجمالي

المادة 01 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على " : تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخلا لأشخاص الطبيعيين، تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"، تفرض على الأرباح الصافية من إجمالي المداخيل للأصناف التالية: أرباح مهنية، عائدات المستثمرات الفلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية حسب المادة 42 قانون الضرائب المباشرة والرسوم

¹ - منصور بن عمارة ، أعمال موجهة في تقنيات الجبابة، ط2 ، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص10.

المماثلة) عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والريوع هذا بنص المادة 02 من نفس القانون، و نصت المادة 03 من نفس القانون على الأشخاص الطبيعيين الخاضعون لها¹.

5- الضريبة على أرباح الشركات:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين التي أشارت إليهم المادة 136 تسمى بالضريبة على أرباح الشركات،² تستحق هذه الضريبة سنويا على الأرباح المحققة خلال السنة المنصرمة أو أثناء مدة اثني عشر 12 شهرا التي استعملت النتائج المحققة فيها لإعداد آخر حصيلة عندما لا تتزامن هذه المدة مع السنة المدنية. إذا امتدت السنة المالية المحتمتمة في السنة المنصرمة إلى أكثر من الإثني عشر 12 شهرا تدفع الضريبة المستحقة حسب النتائج المحققة في تلك السنة المالية هذا حسب ما نصت عليه المادة 139 من نفس القانون والمادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة².

6- الضريبة الجزافية الوحيدة

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات. وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني وحسب المادة 282 مكرر 5 فإن ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

- ميزانية الدولة %49؛

- غرف التجارة والصناعة %0.5.

- الغرفة الوطنية التقليدية %0.01.

- غرف الصناعة التقليدية والمهن %0.24.

- البلديات %40.25؛

- الولاية %5؛

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية %5.³

¹ - منصور بن عمارة ، أعمال موجهة في تقنيات الجبابة، المرجع السابق، ص 12.

² - منصور بن عمارة ، أعمال موجهة في تقنيات الجبابة، مرجع سابق، ص 16.

³ - المادة 282 مكرر، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المبحث الثاني: ماهية التهرب الضريبي

التهرب الضريبي ظاهرة من الظواهر التي انتشرت في أغلب المجتمعات والتي اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، ويحكم الدور الذي تلعبه الضريبة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي، إذ تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، فهناك من يعتبر البعض التهرب نزيف للاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تطرقت في الأول إلى مفهوم التهرب الضريبي ، أما الثاني فتناولنا فيه أسباب التهرب الضريبي.

المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي وأشكاله.

الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي.

تعددت التعريفات المتعلقة بالتهرب الضريبي، واختلفت وجهة النظر بين كل من الباحثين القانونيين والاقتصاديين في هذا الموضوع، حيث أن رجال القانون يؤكدون على الجانب القانوني للتهرب الضريبي في حالة ما إذا كانت الطرق المستعملة مشروعة أو غير مشروعة، ويميزون بين أنواعه، أم رجال الاقتصاد لا يجدون فرق بين أنواع التهرب الضريبي ويؤكدون أن لهم نفس الآثار الاقتصادية على الخزينة العمومية مهما كانت صور التهرب تحمل عبء الضريبة وأي كان نوعها.

التهرب من الضريبة يعني أن يتخلص المكلف من دفع الضريبة المستوجبة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينعكس عبؤها على الغير.¹

عرف البعض التهرب الضريبي على أنه هو «عدم قيام الممول بأداء الضريبة المستحقة عليه في الميعاد أو التخلص من دفعها باستعمال طرق غير مشروعة.²

أو هو محاولة الممول التخلص من الضريبة، عدم الالتزام القانوني لها بأدائها حيث يسعى الملتزم بدفع الضريبة إلى التخلص منها دون ارتكاب أية مخالفة لقانون الضريبة.³

¹ - حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة الموازنة نفقاتها، وإدارتها والضرائب ، الرسوم القروض، الإصدار النقدي، الخزينة، دراسة مقارنة ، بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، ط01، 2013، ص433.

² - حسن الجندي، القانون الجنائي الضريبي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص37.

³ - قحموش محمد خليل، (دور التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة: مديرية الضرائب لولاية بسكر خلال الفترة 2009/2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2016، ص12 .

كما يعرف على أنه: "هو تخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة القائم للنص التشريعي الضريبي".¹ كما عرفه البعض الآخر بأنه (تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الضريبي أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية أو الحركات المادية وذلك كل أو بجزء من المبلغ الواجب الدفع للتخزينه العمومية والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية).²

"أن يتمكن المكلف بطريقة أو بأخرى من عدم دفعها دون أن يلقي العبء على الغير".

-اشكاله:

تشكل الضريبة عبئا على المكلف لذلك فإنه يعما على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر، ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانون عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانون عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وعلى هذا الأساس نميز بين شكلين للتهرب الضريبي هما:

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي.

- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.

- أولا: التجنب الضريبي

يقصد بالتجنب الضريبة أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث حالات لذلك التهرب هي:³

- تهرب ضريبي ناتج عن تغيير سلوك المكلف: وذلك من خلال بعض السلوكات التي يتخذها المكلف بغرض تجنب الضريبة والتي تتمثل في ما يلي:

- الامتناع عن استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة بقصد تفادي دفعها.

¹ - بوشيخي عائشة، بوشيخي فاطمة، «أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر»، مجلة الدراسات جبائية، العدد 2016،3 جامعة البلدية 2 لونييسي علي، ص 51 1.

² - غضبان مريم، (دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية البويرة)، (مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية ومحاسبية)، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص 23.

³ - مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق ص 154.

- ترك النشاط الإنتاجي الذي يخضع إلى ضريبة مرتفعة، والانتقال إلى نشاط آخر خاضع لضريبة أقل.
 - نلاحظ أن هذا التهرب يرتكز على إرادة المكلف الذي يجب أن يكون علي علم بمختلف الضرائب المفروضة.
 - تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي: يستند هذا التهرب كون أن الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف: مالية، اقتصادية، واجتماعية، لذلك ينظم المشروع هذا التهرب المشروع لتحقيق أهداف معينة مثل إخضاع الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للشركات إلى معدل خاص 15% عوض 30% قصد تشجيع الاستثمار.

- تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي: قد يتحقق التهرب الضريبي نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي، وهو ناتج عن إهمال المشروع في هذه الحالة يقوم المكلف باستغلال ثغرات التشريع الضريبي، ومن أجل ذلك قد يستعين المكلف بأهل الخبرة والاختصاص لاكتشاف تلك الثغرات، فمثلا يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من جهة النظر القانونية رغم أن طبيعة نشاطه تجارية من الناحية الاقتصادية.

يتضح مما سبق أن التجنب الضريبي لا يتغير تهربا حقيقيا، وذلك نظرا لعدم التجسد المادي للواقعة المنشئة للضريبة القانونية، لذلك يسعى المكلف استغلال هذه الأساليب حتى يقلص العبء الضريبي. لكن نشير أن التهرب الضريبي الناتج عن وجود ثغرات في التشريع الضريبي غير مرغوب فيه، حيث لا يسعى المشروع من خلاله تحقيق أي هدف عكس الحالات الأخرى، لذلك يجب معالجة هذه الثغرات لتحسين فعالية النظام الضريبي، ضف إلى ذلك رغم احترام هذا التهرب الإطار الضريبي (إلا أنه يظهر نقصا في التحضير وغياب الضمير الاجتماعي).

ثانيا: الغش الضريبي.

الغش الضريبي هو عبارة على تهرب من الضريبة بطريقة غير مشروعة أي بمخالفة مباشرة للقانون الضريبي، فهو تخلص من الضريبة، وإعطاء عرض خاطئ للواقع، أو تفسير مضل، ومن أجل ذلك يستعمل المكلف طرق الغش والاحتيال، مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون¹. وفي هذا المجال توجد عدة مظاهر للغش الضريبي تتمثل فيما يلي:²

- عدم تقديم المكلف القانوني تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة، معتمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، وفي هذه الحالة يكون التهرب كلي.

¹ - ياسين حسين بنمس، الجرائم الضريبية، ط1، د.م.ن: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015، ص65.

² - مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ص 155.

- إدخال السلع المستوردة من خارج خفية أي عدم التصريح بها لدى الجمارك حتى لا يدفع عليها الضريبة الجمركية.

- تقدم المكلف بالضريبة تصريح ضريبي لدى إدارة الضرائب مخالف للحقيقة حتى تفرض عليه ضريبة أقل مما يجب، كأن يذكر في تصريحه دخلا.

الفرع الثاني: الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي.

إن عدم تمييز مصطلح التهرب الضريبي عن الغش الضريبي أدى إلى حدوث خلط فيكلا المفهومين خصوصا أنهما يختلفان في الوسيلة ويشتركان في الغاية، ويشترك كلا من التهرب الضريبي والغش الضريبي في النقاط التالية:

- كلاهما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي.

- كلاهما ناجم عن سوء النية.

- كلاهما ناجم عن انعدام الحس المدني.

كما يمكن أن نميز بين التهرب الضريبي والغش الضريبي من خلال:

● التهرب الضريبي تكون فيه إرادة المكلف متجهة نحو تحقيق العبء الضريبي إلا أنه يسلك في ذلك سبلا مشروعة، فالمكلف هنا يمارس حقا من حقوقه القانونية والاقتصادية ليحقق هدفا مشروعا بالنسبة له وبالتالي فلا يوقع له أي عقوبة أو جزاء فالتهرب الضريبي بهذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي (سوء النية) دون العنصر المادي (الحيل التدلّيسية).

● أما الغش الضريبي فتتجه فيه إرادة المكلف نحو تحقيق أو إسقاط العبء الضريبي ولكنه يسلك في سبيل تحقيق ذلك طرق غير مشروعة تصل إلى حد التدليس والاحتتيال، فالغش الضريبي بهذه الصورة يتوفر فيه "العنصر المعنوي" و"العنصر المادي" ولذلك يتعين عدم الخلط بين التهرب والغش الضريبي، "فالأول يمثل العام" و"الثاني الخاص"، فالغش الضريبي يمثل حالة خاصة من حالة التهرب الضريبي عن طريق انتهاك القانون.¹

الفرع الثالث: التهرب الضريبي من منظور التشريع الجزائري.

لقد تضمن قانون المالية لسنة 2003، رقم 02-11 المؤرخ في 24/12/2002 جناية التهرب أو التملص الضريبي أو محاولة التملص باستعمال طرق تدلّيسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له أو تصفيته كلياً أو جزئياً. لذلك يتميز التهرب الضريبي عن الغش الضريبي بعدم توافر أحد أركان الجريمة وهو العنصر الشرعي

¹ مراد ناصر: المرجع السابق، ص ص 155، 154.

أي عدم وجود النص القانوني فإن الجريمة لا تقوم بناء على المادة الأولى من ق.ع.: "لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون"¹ يلاحظ على المشرع الجزائري من خلال القوانين والأوامر التي تنظم وتحكم الضرائب، أنه لم يعرف الغش الضريبي بل اكتفى بذكر الأعمال المادية المكونة له، وذلك في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث عدد فيه الأفعال التي تدخل ضمن الغش الضريبي، وذلك من خلال نص المادة 193 وقد أوردتها على سبيل الخصوص، وترك لأعوان الإدارة الجبائية السلطة التقديرية في استنتاجه.²

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي

الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالمكلف والنظام الضريبي

يعود انتشار ظاهرة التهرب الضريبي إلى وجود بيئة ملائمة تتوافر فيها شروط والتي ساعدت في نموها وكذا اتساعها، لذلك يعتبر وجود التهرب نتيجة توفر أسبا معينة والتي ترتبط بالمكلف وطبيعة النظام الضريبي المطبق، والظروف الاقتصادية السائدة.

أولاً: الأسباب المتعلقة بالمكلف:

تعود أسباب ظاهرة التهرب الضريبي غالباً إلى المكلف في حد ذاته، والتي تندرج في إطار اعتبارات نفسية وأخلاقية ومالية.

- **ضعف المستوى الخلقي:** والذي يحفز الأفراد على التهرب من أداء الواجب الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسياً مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.

- **ضعف الوعي الضريبي:** ويقصد به (شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقي عليها من أعباء)

³، في هذا المجال تشكل وسائل الإعلام أداة هامة للتأثير على مستوى الوعي الضريبي، ويعتبر ضعف الوعي الضريبي في المجتمع من أبرز أسباب التهرب الضريبي بحيث نقص شعور الأفراد بواجبهم اتجاه الدولة يدفعهم إلى التهرب الضريبي، وذلك لوجود بعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة والتي نجملها فيما يلي:

¹ المادة 8 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08/07/1966 المتضمن ق.ع المعدل والمتمم للأمر رقم 97-10 المؤرخ في 06/03/1997.

² نور الدين حامد، أثر إصلاح النظام الضريبي، د.م.ن، زهران للنشر، 46.

³ محمد مرسي فهمي، سيد لطفى عبد الله، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة، (د، د، ن)، 1999، ص 301.

- اعتبار الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل، وبالتالي أداة تعسف على أملاك الأفراد.
- اعتقاد أن المتهرب من الضرائب إنما هو سارق شريف، لأنه يسرق الدولة وهي شخص معنوي وبالتالي فهو لا يضر بالآخرين كما هو الحال في السارق أو الخائن أو المخالف لنظام المرور وحسب استطلاع الرأي العام في فرنسا حول تكييف المتهرب من الضريبة اتضح أن 4% من الأفراد يعتبرونه بمثابة سارق و 1% منهم بمثابة خائن لوطنه و 18% منهم بمثابة شخص لا يحترم نظام مرور السيارات، في حين أن 53% من الأفراد يعتبرونه كرجل أعمال يستغل الفرص للحفاظ على أمواله، كما أن 88% من الفرنسيين يبررون موقف التهرب ولا يجدون ضرورة لمعاقبته.¹
- الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة الذي يعتبر ركن من أركان الإسلام.

- سوء تخصيص النفقات العامة، والذي يؤدي بالأفراد الشعور بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود بالمنفعة العامة. ونشير أن الاعتبارات السابقة تختلف من فرد لآخر، من حيث أن المكلف الذي يعتقد أن الضريبة المحملة عليه منصفة وعادلة نجدها أقل عبئا على ذلك يتقبلها، بعكس الذي يعتقد أنها ظلما وتعسفا، نجدها تشكل عبئا ثقيلا عليه لذلك يرفضها ويسعى إلى التهرب منها.
- **الوضعية المالية السيئة للمكلف:** تؤثر الحالة المالية للمكلف على التهرب ونطاقه، بحيث نجد أن ميل المكلف نحو التهرب يزيد كلما زاد عبئ الضريبة عليه وساء مركزه المالي.

ثانيا- الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي:

- توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي ومدى استقرار التشريع الضريبي، والتي نجملها في العناصر التالية:
- **ثقل عبئ الضريبة:** والذي يشكل مبررا أساسيا لتهرب الأفراد من الضريبة، بحيث في حالة زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين، واستعدادهم النفسي لتحمله مما يدفعهم إلى التهرب الضريبي.
- **تعقد النظام الضريبي:** إن الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة سواء أثناء ربطها أو تحصيلها تدفع المكلفين إلى التهرب (فالتهرب هو نتيجة سريعة لضريبة سيئة).²

¹ - صباح نعوش، الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1987، ص 121.

² - طور شبتانة، (مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، قسم قانون خاص كلية الحقوق والعلوم

السياسية، قسنطينة 2010.

- ضعف العقاب المفروض على المتهرب: إن حجم العقاب الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضريبة يؤثر على التهرب الضريبي، بحيث أن المكلف يقارن درجة الخطر، فإذا كانت قيمة العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضريبة، ففي هذه الحالة يتعدد المكلف عن ذلك التهرب ويقلل منه، لكن إذا كانت قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف أو غير موجود تماما، ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي.¹

- عدم استقرار التشريع الضريبي: تؤدي التغيرات الدائمة في التشريع الضريبي إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين، كما تؤدي إلى عدم ثقة المكلف بالنظام الضريبي، وبالتالي زيادة ميلهم للتهرب الضريبي.

- ضعف الرقابة الضريبية: عندما يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية أو عدم وجودها، فإنه يزيد ميله للتهرب.

الفرع الثاني: الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية:

تعتبر الإدارة الضريبية أداة النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة، كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، ونقص في الخبرة المهنية للموظفين في الإدارة، وذلك نتيجة ضعف الأجور في الوظيف العمومي، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الضريبية والتي ترتبط بالجانب الخلفي لموظفي إدارة الضرائب، والتي تتمثل في الرشوة بحيث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة، وتندرج ضمن الفساد الضريبي، (إن هذه الظاهرة ليست فقط نتيجة لنقص الرقابة من طرف السلطات المعنية وغياب العقوبة الصارمة ضد الموظفين المرشدين ولكنها أيضا نتيجة للتنظيم السياسي والاجتماعي)²، ويعتبر تفشي ظاهرة الرشوة في المصالح الضريبية عامة ومصالحة المراقبة والتحقيق خاصة، هي نتيجة انعدام المحفزات المادية والمعنوية للموظفين وضعف مستواهم الخلفي.

وفيما يتعلق بالإدارة الضريبية الجزائرية، فإنها تعاني من عدة مشاكل تتمثل فيما يلي:³

- لا تخضع الإطارات الضريبية لتكوين واحد، بحيث يوجد هيكلين مكلفين بتكوين هؤلاء الإطارات، المعهد الوطني للمالية، ومعهد الاقتصاد الجمركي والجبائي، والبرامج بينهما متباينة، كما يغلب على هذا التكوين الطابع العام والواجب أن يكون ذا طابع حقيق متخصص حسب أنواع الضرائب وحسب الأوعية الضريبية.

¹ - الشوابكة سالم محمد ، المالية العامة والتشريعات الضريبية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2005 ص 05

² - Athman Kandil, théorie fiscale et développement, op.cit, p 133.

³ - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 250.

- غياب المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية، مثل روح التسويق، العلاقات العامة، الإدارة بالمساهمة، لذلك يجب التركيز على تطوير تسيير الموارد البشرية وفق المفاهيم العلمية الحديثة المستندة على العلاقات الإنسانية.
- سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري، إذ لا زالت الملفات تعالج بطريقة يدوية بطيئة.
- غياب الجهود للتعريف بالنظام الضريبي، والقيام بالتوعية سواء على مستوى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، في حين نجد أنه في الكفقر من الدول مثل كندا، هناك تنسيق مع الوزارات الأخرى (التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي) من أجل نشر الثقافة والوعي الضريبي لدى الأفراد.
- ضعف التكوين في المجال الضريبي، بحيث تفتقر برامج التكوين الموجودة حاليا إلى مضامين جديدة مثل أخلاقيات المهنة الضريبية، التسويق الاجتماعي والعلاقات العامة.
- ونظرا للنقائص السابقة والمشاكل التي تعاني منها الإدارة الضريبية، فإن النظام الضريبي الجزائري لا زال بعيدا عن المعايير الدولية في الأداء الضريبي.

الفرع الثالث: الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية:

إن فترات الكساد والأزمات التي يشهدها البلد، تعمل على انتشار التهرب الضريبي وزيادته بسبب قلة النقود وانخفاض دخول المتكافئين، وتدهور القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، مما يصعب على المنتجين نقل عبئ الضريبة، لذا يدفعهم التهرب الضريبي، باستعمال مختلف الطرق والوسائل المتاحة، بينما في فترات الرخاء وارتفاع الدخل وتحسن القدرة الشرائية للأفراد، مما يسمح للمنتجين نقل عبئ الضريبة إلى المستهلكين، عن طريق رفع أسعار منتجاتهم لذا يكون الدافع النفسي للتهرب لدى المكلف منخفضا.¹

كما أن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد الموازن يؤدي إلى استمرارية وزيادة حجم التهرب، وذلك سبب عدم ضبط السوق للسلع والخدمات، وكذلك عدم ضمان حرية المنافسة التي تعتبر من أهم شروط شفافية المعاملات²، بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الموازي لا يعمل على عدم دفع الضرائب فقط، وإنما يجعل إجراءات التحريض الجبائي عديمة الجدوى، وبالتالي فإن مبالغ نقدية هامة تتداول بحرية دون أن تخضع للمنطق العام للسياسة الاقتصادية، ول يمكن للدولة محاربة هذا القطاع بصفة كلية، لأنه يساهم في امتصاص نسبة من ظاهرة البطالة، وكذا التخفيف من بعض الضغوط الاجتماعية.

¹ - Paul M arie Gaudemet, précise de finances publiques, opcit, p310.

² - A. Bouderbala, la fraude fiscale, revue mutations, n°7, op.cit, p 28.

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول أستخلص أن الجباية تعتبر العمود الفقري للدولة، إذ هي الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف المالية للدولة وأنها فريضة إلزامية تفرض بواسطة السلطات العامة، والتهرب من دفعها يؤدي إلى ما يعرف بالتهرب الضريبي.

وهو التملص أو محاولة التملص باللجوء إلى أعمال تدلسية في إقرار وعاء الضريبة أو حق رسب خاضع له أو تصفيته كلياً أو جزئياً، وذلك راجع إلى عدة أسباب مختلفة منها ما تعلق بالملكف والنظام الضريبي والآخر ما تعلق بالإدارة الضريبية والظروف الاقتصادية.

الفصل الثاني

العلاقة ما بين التنمية المحلية

والتهرب الضريبي

إن ظاهرة التهرب الضريبي لها تأثير سلبي على جميع الأنظمة الجبائية في العالم وتشتد خطورتها أكثر في البلدان التي تمثل فيها الجباية أهم مورد للخزينة العامة للدولة وذلك يسع القانون الجبائي بالجزائر إلى إيجاد حلول لهذه الظاهرة بتوظيف جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة لمحاربتها، ومنها وسيلة الرقابة الجبائية التي تعد من أهم الأليات الضرورية لمكافحتها وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

وفي هذا الإطار قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية مع ذكر خصائصها وركائزها وأهدافها وأبعادها، أما المبحث الثاني: آفاق التنمية المحلية في ظل التهرب الضريبي المتزايد في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية مطلباً أساسياً لكل دولة، ومن بين هذه الدول الجزائر، التي توليه أهمية بالغة، بحيث تسعى لتحقيق التنمية المحلية وتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، من أجل الارتقاء والتقدم، على هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تناولنا في المطلب الأول مفهوم التنمية المحلية، أما في المطلب الثاني أهداف وأبعاد التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية.

إن تعريف التنمية في مفهومها العام هي: "عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفرادها من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لها لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".¹

تعرف التنمية المحلية على أساس أنها هي القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضاً بأنها: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية والتعليمية، وغيرها.²

وتعرف من منظور شمولي "بأنها مجموع العمليات الهادفة لإحداث تحولات هيكلية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والبيئية، على مستوى المجتمع المحلي.

تعرف بأنها: "مجموعة من العمليات التي تستهدف إحداث التغيير الاجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير المزيد من برامج الرعاية، من خلال الجهود البناءة مع نسق التنمية الاقتصادية في المجتمع فهي تتركز على مقومات مفصلية محددة وفق جهد مدروس ومخطط له هادف لإحداث التغيير الاجتماعي

¹ - محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1993، ص91.

² - مجد خيضر، مفهوم التنمية المحلية، تم الإطلاع عليه عبر الموقع الإلكتروني <https://mawdoo3.com>، يوم 12-04-2019، على الساعة 15:20.

الاجباي في المجتمع المبني وفق علاقة نسقية بالمكون الاقتصادي، وكل هذه المقومات تشكل ما ينعت بالتنمية الاجتماعية¹.

كما تعرف التنمية المحلية على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون والتفاعل بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية وحدات ومحلية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية.

تتسم عملية التنمية الجيدة بالخصائص التالية:

أولاً: هادفة

ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات وتلك الإمكانيات وإلا فإن هذه الأهداف لن تتحقق.

ثانياً: علمية

التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة ومن، ودراسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوءها مدخلات وعمليات التنمية، الدقة ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

ثالثاً: نظامية

لا تتم عمليات التنمية عرضاً بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات، متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل... وغيرها.²

وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتتضمن النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها.

¹ - عيسات العمري، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 02 ديسمبر 2016، ص 166.

² - حسين عبد المجيد احمد رشوان، (التنمية اجتماعيا ثقافيا سياسيا إداريا) ، إسكندرية، 2009، ص 73.

رابعاً : ايجابية

ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير لشيء ينتقل به من طور أرقى من جيد إلى أجود، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، دون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.¹

خامساً: مستمرة

ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية، فمداخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى... الخ

سادساً : الشمول و التكامل

ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن -مثلاً- الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة، وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل المواطنين، فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقل قوة وتأثيراً في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية. ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالاً ونساءً وأغنياء وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أن كانوا رسميين أم شعبيين.

سابعاً: مراعاة أن تكون برامج التنمية.

قائمة على أساس إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية، والتي تتمثل في حاجاته البيولوجية، وحاجاته النفسية، وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع.²

1 - حسين عبد المجيد احمد رشوان، (التنمية اجتماعيا ثقافيا سياسيا إداريا)، المرجع السابق، ص 75.

2 - احسين عبد المجيد احمد رشوان ، المرجع السابق ص 76.

ثامنا: مبدأ تحديد الاحتياجات.

توضع الخطة العامة للدولة على أساس المعرفة التامة باحتياجات المجتمع عامة أما المجتمعات المحلية فتختلف فيما بينها في احتياجاتها حيث يكون لكل منها خصوصياته الثقافية، ولا بد أن توضع هذه البرامج والمشروعات في ضوء هذه الخصوصيات، ويعلم كل مجتمع من المجتمعات احتياجاته الملحة والأكثر إلحاحا حيث يقوم التخطيط والتنمية على المستوى المحلي على أساس هذه المعرفة.

تاسعا: التوازن و التنسيق.

ينبغي مراعاة توازن مشروعات برامج التنمية المختلفة، ويعني ذلك الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع إحتياجات تفرض وزنا خاصا لكل منها، فمثلا المجتمعات الفقيرة تمثل قضايا التنمية الإقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها؛ مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس، والقضايا الأخرى تعد فروعاً منها، وفي مجتمعات أخرى غنية مثل دول البترول، حيث يحقق الدخل فائضا يكون للخدمات الصحية والإمكانية والإجتماعية شأن أكبر.

وينبغي مراعاة التنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة، ويهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتضافر جهودها، بحيث لا تصبح مشروعات وبرامج التنمية متكررة أو متناقضة أو متداخلة مما يبعثر الجهود، ويزيد من تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد، مما يقلل الحماس للعمل الجمعي، مما يكون له أثر على فشل جهود التنمية¹.

عاشرا: المبدأ الديمقراطي.

يعتبر المبدأ الديمقراطي جوهر أي برنامج للتنمية أو مشروع من المشروعات، بمعنى أن لا تفرض مشروعات التنمية فرضا على أفراد المجتمع المحلي وإنما لابد وأن تتبع من داخله، وبتعبير آخر نتبع من القاعدة متجهة إلى القمة وهو أمر ضروري حتى يمكن أن يشارك فيها أعضاء المجتمع بإرادتهم وباختيارهم.

إحدى عشر: اكتشاف وتدريب القيادة الشعبية المحلية وتشجيعها.

وذلك لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات المهنية المأجورة وحدها، وكذا تفعيل دور النساء والشباب في برامج التنمية، وذلك عن طريق برامج التربية الأساسية وتعليم الكبار و نوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات و الأندية النسائية.

¹ - احسين عبد المجيد احمد رشوان ، المرجع السابق، ص 77 .

إثنا عشر: مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية.

يجب الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع مادية كانت أو بشرية فإستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على مستوى المجتمع من إستعمال مواد جديدة أو من خارج المجتمع، وينطبق هذا أيضا على الموارد البشرية.

ثالث عشر :

يجب أن تدعم الجهود الذاتية بجهود حكومية فعالة والتوصل إلى أحسن إستخدام ممكن للتنظيمات التطوعية على مستوى المجتمعات المحلية، أو المجتمعات الوسطية وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية.

رابع عشر:

لا تستطيع المجتمعات المحلية وحدها مواجهة كل مشكلاتها ، الأمر الذي يقتضي وجود خطة للتنمية المتوازنة على مستوى المجتمعات المحلية أو المجتمعات الوسطية وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية.¹

الفرع الثالث: ركائز التنمية المحلية

تتلخص ركائز التنمية المحلية في الآتي:

أولاً: المشاركة الشعبية :

وهي إسهام أفراد المجتمع المحلي تطوعا وإختيارا في أعمال التنمية حيث تعبر عن إحتياجاتها الفعلية وتوجيه الجهود الحكومية نحو المشروعات التنموية الضرورية وذلك بإعتبار التنمية المحلية العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم و تمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي، و تعرف المشاركة الشعبية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز الأهداف إن مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية عملية ضرورية بل وأساسية لتحقيق النتائج وبلوغ الأهداف المرجوة، وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية:

- يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجته.
- تمكن المشاركة الشعبية من اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية.

¹ - احسين عبد المجيد احمد رشوان ، المرجع السابق ص 79 .

- إن اشتراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والاهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتا و أعم فائدة.
- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي.
- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لجهد الحكومي وهو ضروري للخطة الإنمائية.¹
- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف وتقليل الأخطاء.
- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير، والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.
- إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم إشتراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها.
- ذلك لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف أمام التحديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم.
- ثانيا: تكامل مشروعات الخدمات و التنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد، وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع.
- ثالثا: الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان إذا وحدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختبار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسدد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.

¹ - احسين عبد المجيد أحمد رشوان، المرجع السابق ص79.

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي، وهو كسب ثقة أبناء لا يمكن الحصول على الثقة بدون المجتمع وأن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من إجراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم.¹

إذا فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها، والعقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية المحلية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة، ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية تم كل شيء، دون مقاومة وسهلت عملية الاقتناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين.

رابعاً : الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع .

وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود، باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة مألوفة بالنسبة له هذا ينطبق أيضا على الموارد البشرية، فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة .

المطلب الثاني : أهداف وأبعاد التنمية المحلية.

الفرع الأول : أهداف التنمية المحلية .

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى واره التنمية المحلية يتمثل في :

- تحسين الحياة في كافة المجالات و تطوير المجتمع المحلي حتى ينعم بالحياة الكريمة، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:²

- تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط صحي وجميل.

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكيلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع السابق، ص 81.

² - محمد سعودي، أثر برامج دعم التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، 2007، ص 13.

- إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المدينة و التي الشيء الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم ، طغى عليها الشعور بالتفوق في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة.
 - سد احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات.
 - تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية.
 - التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.
 - تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في المجالات السياسية.
 - صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط من أجل تحقيق نموا متوازنا، مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها وحتى يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية.
- الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية.

أولا : البعد الاقتصادي:

يهدف إلى استعمال مجموعة أنشطة الإنتاج وبيع المنفعة والخدمات التنمية المحلية كما تراعي البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية، التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن حدد مميزاتها، المنطقة التي تعمل من أجل توفير فائض، مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب لها القيمة عن طريق المنتجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الإقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة. وعن طريق توفير المنتجات سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع، الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من إلى الأقاليم الأخرى الطرقات والمستشفيات والمدارس ... الخ، وهذه الهياكل بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل، فإنها تمهد الطريق نحو الجو

المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال الم تواجد في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة.¹

ثانيا: البعد الاجتماعي:

يكون المجتمع هو مركز التدخل أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية هي مرجعية لوجود الشروط المؤدية من جهة إلى تطور المجتمع ثقافيا اقتصاديا، ومن جهة أخرى كل أعضاء هذا المجتمع للمشاركة في التطور والازدهار. وفي هذا الاتجاه فإن التنمية، الاجتماعية وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية والثقافية.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.²

ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنه أن يدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع، يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحا لوطنه ومنطقته.

وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي، مثل التعليم والصحة والأمن والإسكان،... الخ، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.

ثالثا : البعد البيئي:

أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا في الإحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي، وإتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول، إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئية والتنمية " مؤتمر الأرض " في ريودي جانيرو، بالبرازيل سنة 1992، ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر كانت الدعوة إلى دمج الإهتمامات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية على

¹ - رشيد سالمي، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص88.

² - المرجع نفسه، ص92.

المستوى الدولي ، وقد كانت إحدى أهم المسائل الرئيسية التي تطرق إليها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات إجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.¹

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة، لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والإستنزاف، أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الإستهلاك، والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.²

وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة على مراعاة للأبعاد الثلاثة الإجتماعية والبيئية والإقتصادية، حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع .

رابعا : البعد السياسي:

تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان أو المجالس التشريعية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، وتعرف بأنها عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الإجتماعي والثقافي للمجتمع.

ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الإجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتميز عن بعضها بنائها وتبادل التأثير فيما بينها جديلا وتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها، وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل مكانات التكامل الإجتماعي والسياسي الإيجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وبتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الإستقرار داخل المجتمع بوجه عام، كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الإقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة، بحيث تستند إلى أساس قانوني

1 - رشيد سالمي، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، المرجع السابق، ص 93.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 45.

حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين ومن بين أبرز أهدافها نذكر:¹

- تحقيق المواطنة وبناء الدولة.
- ترسيخ التكامل وهو الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم.
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.
- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتعلق بتوزيع المنافع على الأفراد.
- زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.
- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى الدستور .

خامسا: البعد البشري.

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع كما أنه الهدف من التنمية، هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغييرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع.

وتنطلق التنمية البشرية من شعار "الإنسان أولا" وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها وهي تعني تلك، عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية الجهود الوطنية التي يتبناها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية، بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه، وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس مستويات التنمية وتكمن هذه الخيارات الأساسية في جميع ، وهي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة وصحية، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، المرجع السابق، ص 47.

فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية عام الناس 1993، إلا أن التنمية البشرية هي تنمية الناس، وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق. والتنمية من أجل الناس تعني كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها، وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية (الإنسانية)، المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة، للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهممة وتوسيع خيارات المواطنين والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة، مكائنتهم والفرص المتاحة وتمكين الإطار المؤسسي.

سادسا: البعد الإداري:

هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيها طرق تمكن الجهاز الإداري، من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة، وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، بفتح مجالات رحبة للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة، وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوكيات أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف ارتيادية (إستراتيجية)، التنمية البشرية بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية.¹

وعليه فإن التنمية هي تعبير حيوية السياسة العامة وتطورها في كافة نواحي الحياة، ومنها النواحي الإدارية، وحتى في المجال الإداري، فهي تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفاً تستعمل فيها بعض الأساليب الفنية كالتدريب والتوجيه، وتقديم المساعدات المادية كالأموال، والمعنوية كالأستثمارات من أجل رفع مردودية العمل الإداري، وجعله مؤهلاً لإدارة التنمية.

¹ - محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 18.

المبحث الثاني: آفاق التنمية المحلية في ظل التهرب الضريبي في سياق تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: الآثار السلبية للتهرب الضريبي في الجزائر.

الفرع الأول: الآثار المالية و الاقتصادية.

أولا : المالية.

يؤدي التهرب الضريبي إلى آثار سيئة من ناحية مالية الدولة، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأفراد، إذ أنه يفوت على الدولة جزء هاماً من حصيلة الضرائب، كما أنه يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة، ولذا فإن الدولة تعمل جاهدة على محاربة هذه الظاهرة سواء على المستوى الداخلي والخارجي.¹ وتتمثل الآثار المالية:

الإصدار النقدي : هي عملية خلق نقود جديدة من العملة الوطنية وهو ما يعرف أيضاً بالتمويل بالتضخم دون مقابل من السلع والخدمات في السوق، وهذا من أجل تعويض العجز المسجل في الميزانية، نتيجة نقص الإيرادات بسبب التهرب الضريبي.²

الدين العام: بسبب المأزق المالي الذي يخلفه التهرب الضريبي على الدولة، فإنه يجعلها تبحث عن حل من أجل القضاء على هذه الأزمة وذلك باللجوء إلى الاقتراض ظناً منها أن هذا هو الحل الأمثل، ولكن هذا التصرف يجعلها تدخل في مشكلة كبيرة إذ أنه يجعلها تقع في المديونية، وتكون في تبعية اقتصادية.³

ثانياً: الآثار الاقتصادية:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتهرب الضريبي يشكل عائقاً في الوصول إلى تحقيق هذا الهدف باعتبار أن الضريبة تلعب دوراً أساسياً لتمويل هذه التنمية وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات اقتصادية و استثمارية ودعم القطاع العام،⁴ بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، الجزائر: دار هومة، ط3، 2003، ص319.

² طورشي ابراهيم، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسدي مراح، ورقلة، 2015، ص17.

³ المهاني محمد خالد، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص316.

⁴ يسري مهدي حسن السامرائي، زهرة خضير عباس العبيدي، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد9، 2012، ص140-141.

معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار، ويترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ارتفاع ظاهرة التهرب الضريبي يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية، وبالتالي ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية.¹

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي.

من جراء التهرب الجبائي لبعض المكلفين فإن الدولة تلجأ إلى سن القوانين التي تزيد من معدلات الاقتطاع وذلك لتؤمن لنفسها هامش الأمان و بالتالي يتحمل هذا العبء المكلفين النزهاء الذين أدوا واجابهم نحو إدارة الضرائب وعليه فإن النزهاء يفكرون في عدم السديد لأهم وحدهم الذين يتحملون تبعه التهرب الجبائي ويدفعون دائماً ما هو مفروض عليهم إضافة إلى ذلك هذا ينجر عن الغش الجبائي الآثار الاجتماعية التالية:

- تنامي ظاهرة الفقر.
- قلة ميل الأفراد نحو العمل والجد وحلق الثروات.
- اهتزاز الكيان الاجتماعي وضعف التضامن الوطني.
- تلهل الجهود الاجتماعي للدولة، وعدم تحقيق نتائجه خصوصاً التقليل من الفوارق الاجتماعية ضارية من منظور تحسين نوعية الحياة من منظومة شاملة ومتكاملة.

الفرع الثالث: الآثار على فعالية النظام الضريبي.

يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك فإن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي كدليل على عدم فعالية النظام الضريبي، في هذا المجال نجد أن التهرب الضريبي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، ويتعد عن التكافل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية للدولة، لذلك يعمل التهرب الضريبي على عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية - المالية، الاقتصادية والاجتماعية و بالتالي يقلص من أهمية الضريبة.²

بناء على ما سبق، فإن التهرب الضريبي ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر الاقتصاد الوطني، و لا تسمح للدول بتنفيذ أهدافها المالية.

¹ - سهام كشكول عبد، التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 24، بغداد، ص 456.

² - مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 163.

المطلب الثاني: آليات محاربة التهرب الضريبي في سياق تفعيل للتنمية المحلية في الجزائر

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية مست مختلف الدول ومن بينها الجزائر، إذ أنها تسعى جاهدة من أجل وضع حد لهذه الظاهرة عن طريق جملة من الآليات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: تحسين فعالية النظام الضريبي.

يعتبر التهرب الضريبي كنتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك فإن تحسين فعالية ذلك النظام سيساهم في معالجة ظاهرة التهرب، وذلك بمراعاة ما يلي:

- تبسيط النظام الضريبي: يجب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضرائب، فضلا عن صياغة التشريع الضريبي بأسلوب سهل على المكلفين فهمها، وعليه يجب أن يتسم النظام الضريبي بالشفافية في إجراءات فرض الضرائب، وفي تقييم رقم الأعمال خاصة إذا تعلق الأمر بالنظام الجزائي، ويساهم الاستقرار الضريبي في وضوح التشريع وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالربط والتحصيل، بينما يتعقد التشريع الضريبي لكثرة التعديلات التي تطرأ عليه، كما أن تعقد وعدم استقرار التشريع الضريبي يؤدي إلى نشوء حالة من الحساسية اتجاه الضريبة، لذلك يجب العمل على تبسيط التشريعات الضريبية واستقرارها، بالإضافة إلى وضوحها بالقدر اللازم من أجل مكافحة التهرب الضريبي.

- إرساء نظام ضريبي عادل: يشكل الإحساس بالتعسف الضريبي من أهم العوامل التي تؤدي إلى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي، ولمعالجة ذلك الوضع يعمل المشرع على إرساء نظام ضريبي عادل، وذلك من خلال مراعاة ما يلي:¹

- الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة.

- شمولية الضريبة.

- اعتدال معدل الضريبة.

- تجنب الازدواج الضريبي.

- إعفاءات ضريبية مدروسة.

بالإضافة إلى ذلك يجب تحسين المساواة التامة بين جميع الممولين أمام قانون الضريبة، وذلك بعدم تمييز أي

طائفة

¹ - أحمد زهير شامية، المالية العامة، المرجع السابق، ص 210.

في المعاملة الضريبية عن غيرها ما لم يكن ذلك لأسباب موضوعية.¹

- تحسين التشريع الضريبي: إن التشريع الضريبي الجيد والمنسجم والمتربط، عليه أن يتجنب الثغرات التي تترك مجالاً للتهرب، وبالتالي يجب إحكام صياغة نصوص التشريع الضريبي حتى يفوت الفرصة على المكلف للاستفادة من بعض الثغرات التي قد يتضمنها التشريع الضريبي وعليه سد منافذ التهرب، إضافة إلى ذلك يجب إدخال المرونة على القواعد القانون الضريبي، حتى يتمكن من إحداث تجاوب بين الظروف الاقتصادية وطبيعة الضرائب الجديدة، ومدى تكيفها مع مستجدات وتيرة النمو الاقتصادي.²

2- تحسين الجهاز الإداري الضريبي

إن التشريع الضريبي الجيد لا يكفي وحده لمواجهة ظاهرة التهرب بل يجب توفر إدارة ضريبية تمتاز بدرجة عالية من الكفاءة سواء من حيث التطبيق أو التنظيم، فالنظام الضريبي الجيد لا يمكن أن يتحقق إلا بالإدارة التي تنفذه على أرض الواقع، كما أن الجهاز الضريبي الكفء لا يمكنه تحويل ضريبة سيئة إلى ضريبة حسنة، إلا أن الجهاز الضريبي غير الكفء باستطاعته تحويل ضريبة حسنة إلى أسوأ منها، مما يستوجب ضرورة الاهتمام بالإدارة الضريبية، وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لترقية مستوى تلك الإدارة من خلال تحسين النوعي والكمي للإمكانيات المتوفرة مع تسهيل إجراءات العمل من خلال التنظيم الجيد لتلك الإدارة.³

3 - تحسين الإمكانيات البشرية: في ظل الإصلاحات الاقتصادية وما نتج عنها من ارتفاع عدد المتعاملين الاقتصاديين، واجهت الإدارة الضريبية عدة صعوبات في أداء مهامها، وذلك لقلة عدد موظفيها، ونقص كفاءتهم المهنية، وفي ظل هذا الاختلال بين وظائف الإدارة وإمكانياتها البشرية أصبح من الضروري تحسين كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في المجال الضريبي وفي هذا السياق يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحسين أجور الموظفين في مصلحة الضرائب.
- وضع برنامج تكويني شامل مع التغيرات التي يشهدها النظام الضريبي.
- فتح مدارس متخصصة في المجال الضريبي عبر مختلف جهات الوطن، قصد تكوين إطارات ضريبية ورسكلة الأعدان الإداريين.
- تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للعاملين بالإدارة الضريبية قصد غلق منافذ الإغراءات المقدمة لهم.

¹ محمد مرسي فهمي، سيد لطفى عبد الله، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، المرجع السابق، ص 210.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2003، ص 165.

³ المرجع نفسه، ص 166.

- وضع أسس عادلة للترقية، بالمقابل تسليط أقصى عقوبة لمن يثبت في حقهم سلوكات غير مشروعة ومنافية لأخلاقيات المهنة كالرشوة مثلا.
- توفير الحماية اللازمة للموظفين في مجال الرقابة الميدانية، خاصة إذا تعلق الأمر بمراقبة المصالح الشخصية للمكلفين المعنيين، وذلك لضمان السير الحسن لمهامهم الرقابية.¹
- وعليه فإن (إدارة كفاءة وناجعة متوفرة على العدد الكافي من الموظفين الحاصلين على رواتب مناسبة تجعلهم في مأمن من الحاجة والإغراء، إن هذه الإدارة تضمن أحسن تطبيق للنظام الضريبي وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الضريبي ومردوديته التامة).²
- 2- تحسين الإمكانيات المادية:** إن تعدد مهام الإدارة الضريبية سواء تلك المتعلقة بإحصاء المكلفين والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتحديد وعائها وتحصيلها، بالإضافة إلى عمليات التفتيش والرقابة لمختلف الملفات المعنية، مما يقتضي توفر مقرات مجهزة بالمرافق الضرورية للعمل، وكذا وسائل مادية متطورة تتجاوز مع مقتضيات العصر، وفي هذا السياق ومن أجل المتابعة الجيدة للملفات المكلفين المتزايدة سنويا، وتحليل وحصر المعلومات الخاصة بكل مكلف في أوقات قياسية أصبح إدخال الإعلام الآلي ضرورة حتمية يفرضها الواقع، حيث أن تعميم الإعلام الآلي في تسيير مختلف أعمال الإدارة الضريبية هو العلاج الفعال ضد كل أشكال التهرب الضريبي، ويكتسي نظام الإعلام الآلي أهمية بالغة في كونه يسمح بتحسين الرقابة الضريبية عن طريق برمجة عملية للملفات المراقبة وسهولة الكشف عن الوضعيات الاحتمالية.³
- وفي هذا الإطار سطرت الإدارة العامة للضرائب برنامجا طموحا يهدف إلى تحسين إمكانياتها المادية، وذلك بتجهيز مختلف مفتشيات الضرائب عبر كامل التراب الوطني بتجهيزات الإعلام الآلي، وقد خصصت نفقات عملية تجهيز الإدارة الضريبية التي تمتد من سنة 1996 إلى سنة 1999 بمليارين ومائتين مليون دينار جزائري⁴، مما يدل على مدى الاهتمام البالغ التي توليه الدولة وزيادة كفاءة الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي، لكن يجب أن نشير إلى حدود ونقائص أجهزة الإعلام الآلي والتي تتمثل في:

¹ - ناصر مراد، النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 166-167.

² - مصطفى الكثيري، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 125.

³ - ناصر مراد، النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 168.

⁴ - المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.

- تنحصر مهمة جهاز الإعلام الآلي على المعلومات التي تحتوي عليها فقط لذلك يتوقف إمكانية في مكافحة التهرب الضريبي على صحة تلك المعلومات.
- يتطلب استخدام جهاز الإعلام الآلي وجود فنيين يختص بعضهم بترجمة القوانين والتعليمات الضريبية إلى معادلات رياضية يفهم رموزها الجهاز المستعمل حسب لغته، ويختص البعض الآخر إلى مراجعة المعلومات حسب التطورات المتعلقة بالضريبة وبالمكلف.
- يتطلب تغطية الإدارة الضريبية بنظام الإعلاميات توفر الإعتمادات المالية اللازمة، مما قد يشكل صعوبة للدول النامية.
- يشكل نظام الإعلام الآلي خطوة قد تمس الحرية الشخصية للمواطن، لذا يجب استخدامه لأغراض ضريبية فقط.
- 3- تنظيم الإدارة الضريبية: إن تنظيم الإدارة الضريبة وفق مبدأ لا مركزية الإدارة، يهدف إلى فسخ المجال لاتخاذ القرارات بصفة عقلانية، وضمان سرعة وفعالية في العمل، ويحتا عن فعالية الإدارة الضريبية الجزائرية، إتخذ المشرع بعض التعديلات في جانبها التنظيمي بإعادة هيكلة مصالحها على المستويين المحلي والمركزي، وذلك لتجاوز نقائص التنظيم السابق والتكيف مع الإصلاحات الضريبية المنتهجة، وفي هذا المجال تم تحويل الإدارة المركزية إلى مديرية عامة للضرائب (DGI)، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 190/90 الصادر في 23 جوان 1990، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الاقتصاد، أما على المستوى المحلي وبموجب المرسوم التنفيذي 60/91 الصادر في 23 فيفري 1991، تم إنشاء تسعة مديريات جهوية تتوزع على النحو التالي:¹
- الجزائر، البلدية، الشلف، وهران، سطيف، قسنطينة، عنابة، ورقلة، بشار، هذه المديريات تتكفل بتنسيق ومراقبة عمل الإدارات الولائية، كما أنها تتمتع باستقلالية تامة من حيث التصرف واتخاذ القرارات، مما يسمح بدعم مركزها وتقوية سلطتها، ولقد خصص لكل مديرية ولائية ثلاث مديريات فرعية هي:
- المديرية الفرعية للوسائل.
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل.
- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية.

¹ - ناصر مراد، النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، 167-169

- إن هذه التعديلات التي سعت إلى إعادة تنظيم الإدارة الضريبية من الناحية الهيكلية تبقى منقوصة الفعالية إن لم يتزامن معها إصلاح شامل للإدارة الضريبية والتي تسعى إلى ما يلي:
- تنظيم سير الإدارات المختلفة مما يضمن سلامة تطبيق التشريعات الضريبية.
- تنسيق العمل بين مختلف الإدارات على المستوى الوطني لتوحيد المعاملة الضريبية.
- تحسين وسائل الفحص والمراجعة وتحديد معايير اختيار العينة التي يتم فحصها.
- تسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالمكلف، وتوفير تصريجات ضريبية بسيطة وفي مواعيدها المحددة.
- تبسيط إجراءات المنازعات وإضفاء شفافية في حل مختلف المنازعات لكسب ثقة المكلف.

- الفرع الثاني: تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف

- تسعى الإصلاحات الضريبية دوماً إلى تخفيف حدة التوتر الموجودة بين المكلف والإدارة الضريبية، قصد إحداث تجاوب وتصالح من شأنه أن يقلل حالات التهرب، وذلك بكسب ثقة المكلف والذي يكون ثمرة لعلاقات حسنة مع الإدارة، لذلك يجب أن تكون العلاقة قائمة على مبدأ من العلاقات الإنسانية بعيداً عن العداوة والحساسيات موجهة نحو إضفاء روح التعاون والتضامن بين المكلف والإدارة الضريبية، وقصد تحسين تلك العلاقة يجب مراعاة الإجراءات التالية:¹

- نشر الوعي الضريبي: يعتبر المكلف الطرف المباشر في عملية التهرب، لذلك يجب تنمية وعيه الضريبي وإقناعه بالواجب الضريبي حتى تصبح سلوكياته أكثر عقلانية، ومن أجل نشر الوعي الضريبي يجب اتخاذ الإجراءات التالية:
- القيام بحملات توعية لجميع المكلفين باختلاف مستوياتهم حتى يدرك المكلفين بواجباتهم الضريبية، ومن أجل ذلك تستعمل إدارة الضرائب شتى الطرق مثل الصحافة المكتوبة والمسموعة، وكذا تنظيم ملتقيات وأبواب مفتوحة عامة حول النظام الضريبي ومستجداته
- تحسيس المكلف على أهمية دفع الضريبة كونها تمثل مساهمة في مالية الدولة والتي تخصص للقيام بالخدمات العامة بانتهاج سياسة إتفاقية رشيدة حتى تكسب احترام وثقة المكلف للضريبة، بالمقابل يجب أن تزرع في نفوس المواطنين نظرة سيئة لأولئك الذين يتهربون من دفع الضريبة.
- التعريف بالضريبة وأهدافها من خلال تعميمها في البرامج التربوية قصد إرساء ثقافة ضريبية لدى المواطنين.

¹ - مراد ناصر، النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 170-171.

- تكوين وإعلام المكلف: يهدف تكوين وإعلام المكلف إلى تحويل ذلك المكلف من معارض عن أداة الضريبة إلى مكلف ملتزم، وذلك بالتقرب أكثر إليه، بإتباع سياسة تكوينية وإعلامية رشيدة، من خلال تثقيف المكلف وإطلاعه بمختلف المستجدات والتعديلات التي يشهدها النظام الضريبي وتستعين الإدارة الضريبية بالصحف والمنشورات والمجلات الدورية لإبراز مستجدات النظام الضريبي، وتفسير الإجراءات الضريبية، وإزالة الغموض الذي قد تتضمنه النصوص القانونية، كما يجب إقامة مكاتب على مستوى مصالح الإدارة الضريبية توكل لها مهمة شرح الإجراءات المتعلقة بالتزامات المكلفين، ويجب أن تسير هذه المكاتب من طرف موظفين مؤهلين بالوظيفة الموكلة إليهم، ويسعون إلى تحسين العلاقة مع المكلفين من خلال حسن الاستقبال والاستجابة لمختلف تساؤلات المكلفين.

- تحسين العلاقات الإنسانية: تشكل العلاقات الإنسانية من أهم الوسائل ذات الأثر البالغ على نفسية المكلف بحيث تعمل على تحسين تصرفات الموظفين بالإدارة الضريبية تجاه المكلفين، وتخفيض حدة التوترات التي قد تحدثها الضريبة، ولتحقيق ذلك يجب إحداث برامج التكوين النفسي لجميع الموظفين بالإدارة الضريبية والهادفة إلى تحسين المعاملة اتجاه المكلفين.

- الفرع الثالث: تحسين الرقابة الجبائية

- تعتبر الرقابة الجبائية إجراء ضروري لمكافحة التهرب الضريبي، كما أنها تكتسي أهمية بالغة وذلك نظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين والتي قد لا تعكس الحقيقة، لذلك تقوم الإدارة الضريبية بعدة أشكال للرقابة الجبائية قصد الكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة، وتتوقف فعالية الرقابة الجبائية على ما يلي:¹

- تنظيم الإطار القانوني للرقابة الجبائية.

- تعدد أشكال الرقابة الجبائية.

- أهمية الغرامات والعقوبات الجبائية.

¹ - مراد ناصر، النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 171.

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني أستخلص لأن التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية، وتهدف إلى رفع المستوى المعيشي في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل، لكن مع انتشار ظاهرة التهرب الضريبي أضحت التنمية المحلية في الجزائر في تدهور، كون أن إيراداتها المالية تركز على التحصيل الضريبي.

إذا فالعلاقة بين التنمية المحلية والتهرب الضريبي علاقة عكسية، من حيث أن التهرب الضريبي يؤثر سلبا على التنمية المحلية بالجزائر، ولذلك نجد المشرع الجزائري يسعى جاهدا من أجل الحد من هذه الظاهرة ووضع تشريعات تكبح جماح ظاهرة التهرب الضريبي.

خاتمة

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي، إحدى المشاكل الأساسية التي تعاني منها مختلف دول العالم، ومن بينها الجزائر التي أضحت رهينة هذه الظاهرة لما تخلفه من آثار.

لقد حاولنا من خلال بحثنا المتواضع دراسة موضوع أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية في الجزائر وهذا من منطلق حاولت من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة السبب الأساسي في ضعف التنمية المحلية، هل هي راجعة للتهرب الضريبي أم هناك عوامل أخرى.

هل يعد التهرب الضريبي السبب الأساسي في ضعف التنمية المحلية أم هناك عوامل أخرى؟

وقد تناولت من خلال الجانب النظري المتضمن فصلين، الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم التهرب الضريبي، والفصل الثاني العلاقة ما بين التنمية المحلية والتهرب الضريبي وذلك إجابة على السؤال الفرعي الأول كاختبار لصحة الفرضية الأولى، وقد أكدت الدراسة من صحة هذه الفرضية من خلال مجموعة من المفاهيم للتهرب الضريبي و التنمية المحلية.

إن التهرب الضريبي كل فعل للمكلف يهدف إلى التخلص من دفع الضريبة أو تخفيض مبلغها، أما التنمية المحلية، فهي العملية التي بواسطتها تحقق التعاون بين الجهود الشعبي والحكومي للإبقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اجتماعيا اقتصاديا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسن نوعية الحياة للسكان أما بخصوص الفرضية المتعلقة بالأسباب المؤدية للتهرب الضريبي أثبتت الدراسة أن الأسباب المؤدية للتهرب الضريبي ليست في الاختيار الإيديولوجي فقط وإنما يرجع إلى المكلف والنظام الضريبي، والإدارة الضريبية إلى جانب الظروف الاقتصادية.

أما بخصوص الفرضية الثالثة فقد أثبتت الدراسة أنها خاطئة لأن الضريبة تعتبر من أقوى الدعامات للدولة كون مختلف دول العالم تعتمد عليها أكثر، والتهرب الضريبي يؤثر على وتيرة التنمية المحلية طالما إن الميزانيات المحلية تعتمد أكثر على إعانات الدولة.

و من هنا يمكن إجمال أهم النتائج فيما يلي:

— عدم استقرار المنظومة التشريعية الجبائية الراجعة بالدرجة الأولى إلى التغيرات العديدة التي تطرأ على القوانين المالية و القوانين المالية التكميلية كل سنة ، مما يؤدي كذلك إلى خلق محيط غير مشجع للاستثمار.

— ضعف مستوي موظفي الضرائب ونقص الكفاءة، ناتج عن نقص التكوين والتربصات وعدم احترام الاختصاص عند التوظيف.

— تخفيض المعدلات الضريبية من اجل محاربة تخفيف العبء الضريبي لم تكن ناجعة، لأنها لا تتماشى مع واقع المجتمع الجزائري، ولم تستند على دراسات ميدانية مسبقة.

- نقص الإمكانيات المادية على مستوى مقرات الإدارة، وعدم تجهيزها باللوازم الأساسية.
- انتشار ظاهرة الرشوة الناتجة عن غياب الرقابة و العقوبات الصارمة ضد أعوان الضرائب.
- قلة عدد موظفي الضرائب بالمقارنة مع عدد المكلفين بالضريبة بصفة مستمرة، وخاصة نقص عدد الموظفين القائمين بالرقابة و التحقيق من اجل كشف التهرب الضريبي.

التوصيات و الاقتراحات:

- من خلال جملة النتائج التي توصلت إليها، أود أن أقدم بضعا من توصيات واقتراحات لعلها تفيدي في مسار البحث العلمي ومن بينها:
- إصلاح شامل للإدارة الضريبية، وفقا للمعايير الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الخاصة بالجزائر، لأن النظام الضريبية المستوردة من الدول المتقدمة في بعض الأحيان لا تصلح للتطبيق في الدول النامية كالجزائر، لأنها تحتاج فعالية عالية لتطبيقها.
 - يجب تنظيم الإدارة الضريبية عن طريق توضيح السلطات، والتحديد الدقيق للمسؤوليات.
 - تكثيف المراقبة في المناطق المعروف فيها بإمكانيات كبيرة للتهرب و كذلك في المناطق المعزولة لما لا المراكز الحدودية و الميناء كذلك.
 - تكثيف الرقابة الجبائية بكل أنواعها.
 - تقرير امتيازات وحوافز مهنية للمراقبين والمحققين، من أجل تقدير سليم للأوعية الضريبية وسلامة ربطها والكشف عن حقيقة المركز المالي للمكلف.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد البطريق يونس ، اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت:، جامعة الإسكندرية، 1984 .
2. أحمد حنين عادل ، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، (د، ت، ن)
3. بعلي محمد صغير ، المالية العامة، أنجز طبعة على مطابع عمار قرني، باتنة، 2003.
4. بعلي محمد صغير ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية دار العلوم، الجزائر، 2004
5. بن عمارة منصور ، أعمال موجهة في تقنيات الجبابة، ط2 ، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
6. الجندي حسن ، القانون الجنائي الضريبي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.
7. حامد نور الدين ، أثر إصلاح النظام الضريبي، د.م.ن، زهران للنشر،(د،س،ن).
8. حسين بهنس ياسين ، الجرائم الضريبية، ط1، د.م.ن: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015.
9. حشيش عادل ، أصول الفن المالي للإقتصاد العام، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، د.س.ن.
10. حصاونة سعيد ، المالية العامة و التشريع الضريبي وتطبيقاتها العلمية وفقا للتشريع الأردني،: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999-2000.
11. خلاصي رضا ، النظام الجبائي الجزائري الحديث-جبابة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين-، الجزائر: دار الهومة، 2005، طارق الحاج، المالية العامة، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، ، ط1، 2009
12. الشوابكة سالم محمد، المالية العامة والتشريعات الضريبية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005،.
13. عبد الحميد عبد المطلب ، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

14. عبد المجيد حامد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
15. العسل إبراهيم ، التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات، (د.م.ن)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (د. س.ن).
16. عناية غازي ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار اليازق، عمان، 1998.
17. عواضة حسين ، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة الموازنة نفقاتها، وإدارتها والضرائب ، الرسوم القروض، الإصدار النقدي، الخزينة، دراسة مقارنة ، بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، ط01، 2013.
18. فليح علي عادل ، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005.
19. قدي عبد المجيد ، دراسات في علم الضرائب. عمان :دار جرير للنشر والتوزيع، ط1.1.2011..
20. محززي عباس محمد ، اقتصاديات الجبائية والضرائب، الجزائر: دار هومة، ط3، 2003.
21. محززي عباس محمد ، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر، 2003، (د،ت،ن
22. محمد أبو العلا يسرى ، محاضرة في المالية العامة ، مستوى ثالث، جامعة بنها ، كلية الحقوق.
23. محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993.
24. المهائبي محمد خالد، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010.

المذكرات والأطروحات

1. يحياوي نصيرة: الغش والتهرب الضريبي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير)، قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 1998.

2. محمد سعودي، (أثر برامج دعم التنمية المحلية، مذكرة ماجستير)، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، 2007، رشيد سامي، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
3. طور شبتاتا، (مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، قسم قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحقوق ، قسنطينة، 2011/2010.
4. نصيرة لوني، زكريا ربيع، محاضرات في المالية العامة، أقيمت على السنة الثانية قانون خاص وعام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد أولحاج ، البويرة، 2014/2013.
5. طورشي ابراهيم، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قصدي مرباح ، ورقلة، 2015.
6. غضبان مریم، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية البويرة ، (مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية ومحاسبية)، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015.
7. قحמוש محمد خليل، دور التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة: مديرية الضرائب لولاية بسكر خلال الفترة 2009/2012، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير)، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
8. فاتح أحمية، (محاضرات في مقياس جبائية المؤسسة)، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017/2016.
9. حميد قاسمي، دور الجبائية المحلية في التنمية في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الخلفة، 2017/2016.

10. زوبير دغمان، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2017/2016.
11. رشيد سالمى، (الموارد الجبائية المحصلة للبلديات)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

المجلات والدوريات:

1. بوشیخي عائشة، بوشیخي فاطمة، «أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر»، مجلة الدراسات جبائية، العدد 3، 2016.
2. سهام كشكول عبد، التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 24، بغداد.
3. عيسات العمري، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 02 ديسمبر 2016.
4. يسري مهدي حسن السامرائي، زهرة خضير عباس العبيدي، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 9، 2012.

القوانين والمراسيم

1. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017.

المراجع باللغة الأجنبية

BEL Pierre. TRAME : « la fiscalite en France » HACHETTE LIVRE ,
0ème édition , 1998 ,

المواقع الإلكترونية

مجد خيضر، مفهوم التنمية المحلية، تم الإطلاع عليه عبر الموقع الإلكتروني <https://mawdoo3.com>،

يوم 2019-04-12، على الساعة 15:20.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوعات
-	شكر وعرافان
-	إهداء
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم التهرب الضريبي	
09	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية
09	الفرع الأول: تعريف الضريبة
11	الفرع الثاني: تعريف الرسم
13	الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والرسم
14	المطلب الثاني: القواعد الأساسية للجباية المحلية وخصائصها
14	الفرع الأول: القواعد الأساسية للجباية المحلية
15	الفرع الثاني: مكونات الجباية المحلية
21	المبحث الثاني: ماهية التهرب الضريبي
21	المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي
21	الفرع الأول: مفهوم وأشكال التهرب الضريبي
24	الفرع الثاني: الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي
25	الفرع الثالث: التهرب الضريبي من منظور التشريع الجزائري
25	المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي
25	الفرع الأول: الأسباب المتعلقة بالمالكف والنظام الضريبي
27	الفرع الثاني: الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية
28	الفرع الثالث: الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية
الفصل الثاني: العلاقة ما بين التنمية المحلية والتهرب الضريبي	
32	المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية
32	المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية
32	الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

33	الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية
36	الفرع الثالث: ركائز التنمية المحلية
38	المطلب الثاني: أهداف وأبعاد التنمية المحلية
38	الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية
39	الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية
44	المبحث الثاني: آفاق التنمية المحلية في ظل التهرب الضريبي في سياق تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
44	المطلب الأول: الآثار السلبية للتهرب الضريبي في الجزائر
44	الفرع الأول: الآثار المالية والاقتصادية
45	الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية
45	الفرع الثالث: الآثار على فعالية النظام الضريبي
46	المطلب الثاني: آليات محاربة التهرب الضريبي في سياق تفعيل للتنمية المحلية في الجزائر
46	الفرع الأول: تحسين فعالية النظام الضريبي
50	الفرع الثاني: تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف
51	الفرع الثالث: تحسين الرقابة الجبائية
53	خاتمة
/	المصادر والمراجع
/	الفهرس

الغرض من هذه الدراسة الكشف عن مدى تأثير التهرب الضريبي على مسار التنمية المحلية في الجزائر ، حيث تم معالجة هذا الموضوع بإتباع المنهج الوصفي التحليلي وقسمت هذه الدراسة إلى فصلين بحيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتهرب الضريبي ، أما في الفصل الثاني فتناولنا من خلاله علاقة التنمية المحلية للتهرب الضريبي .

وفي الاخير تم إستنتاج أن للتهرب الضريبي أثر على التنمية المحلية في الجزائر ، كونه يخلق مجموعة من المشاكل التي من شأنها عرقلة مسار التنمية المحلية حيث تعتبر ظاهرت التهرب الضريبي إحدى المشاكل الأساسية التي تعاني منها مختلف دول العالم ، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى وضع مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تحد أو تقلل من إنتشار هذه الظاهرة ، كالية تحسين الرقابة الجبائية إلى جانب آليات أخرى .

Résumé :

The purpose of this study is to investigate the extent of the effect of tax evasion on the path of localization in Algeria, where this subject was addressed by following the analytical descriptive approach. This study was divided into two chapters. The first chapter deals with the theoretical framework of tax evasion. The relationship of local development to tax evasion.

In the latter it was concluded that tax evasion had an impact on local development in Algeria, because it created a set of problems that would impede the path of localization. Tax evasion was seen as one of the main problems experienced by the different countries of the world. Algeria, like other countries, Mechanisms that would limit or reduce the spread of this phenomenon, such as the improvement of fiscal control and other mechanisms